تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (داك همرشولد) بشأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ١٥حزيران ١٩٥٩ : دراسة تحليلية .

د . أديب صالح عبد أللهيبي
جامعة كركوك / كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص

قدَم الأمين العام للأمم المتحدة داك همرشولد في ١٥ حزيران ١٩٥٩، الى الجمعية العامة للأمم المتحدة تقريراً عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وجاء التقرير بناءً على طلب الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوربية الأخرى بغية البحث عن عوامل المشكلة وإعطاء دراسة بشأن إمكانية مساعدة اللاجئين الفلسطينيين والتخفيف من معاناتهم .وارجع التقرير أسباب وجود مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الى ثلاث عوامل هي: نفسية واقتصادية وسياسية.

حاول همرشولد في التقرير ان يتغاضى عن الجذور التاريخية لمشكلة اللاجئين وان لا يُسهب في أسباب ظهور المشكلة وتجاوز تحديد الطرف المسؤل عن ظهورها وتعامل معها كمشكلة قائمة من دون النظر إلى الظروف التي أدت إلى وقوعها حرصا منه على عدم إثارة الدول العربية و(إسرائيل) على حدا سواء.

نظر التقرير إلى اللاجئين الفلسطينيين على أنهم إحدى وسائل تطوير المنطقة العربية اقتصاديا بوصفهم رصيداً مهماً من الأيدي العاملة التي يمكن استثمارها في المشاريع الزراعية والصناعية التي يمكن إحداثها في المنطقة العربية بعد توفر الاموال اللازمة التي حددها همرشولد في تقريره.

وجد همرشولد بعد تحليله اقتصاديا لإمكانات المنطقة العربية إن الدول التي لجاء إليها اغلب اللاجئين الفلسطينيين هي الجمهورية العربية المتحدة ،لبنان والأردن وهي ذاتها التي تحتاج إلى دعم وتطوير اقتصادي نظرا لإمكاناتها الاقتصادية المحدودة .

اكد التقرير ان الحاجة الأساسية للمنطقة هي التنمية الاقتصادية وان إقامة المشاريع الاقتصادية هي حل لكثير من مشاكل المنطقة في إشارة منه إلى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وان دول المنطقة العربية يمكن أن يكمل بعضها بعض فرأس المال على سبيل المثال متوفر في دول الخليج ، أما اليد العاملة فهي متوفرة في مصر والأردن ، والحاجة

إلى تنسيق واستغلال تلك الظروف أمر مهم للقيام بتنمية شاملة.

يعد التقرير محاولة لاقناع اللاجئين بأهمية القبول بالتنمية الاقتصادية في المناطق التي يتواجدون فيها كونها تمثل فرصة لهم في تحسين أوضاعهم الاقتصادية إذ أن مسألة عودتهم إلى فلسطين غير محددة بوقت ومن الصعب التكهن بها .

لم يحظى التقرير بقبول الدول العربية و(إسرائيل) وقد عللت الدول العربيه رفضها للتقرير كونه لم يدعو (اسرائيل) الى قبول عودة اللاجئين الفلسطينيين ، فيما عدت (اسرائيل) عدم دعوة التقرير الصريحه للدول العربية بتوطين اللاجئين الفلسطينيين سبباً لرفضه.

المقدمة

تعد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين إحدى المشاكل الكبرى التي شهدتها المنطقة العربية في أعقاب حرب فلسطين عام ١٩٤٨.وكان حجم المشكلة أكبر من الإمكانات الاقتصادية لدول المنطقة التي لجأ إليها اللاجئون ، لذا تطلب الأمر تضافر الجهد الدولي وتدخل الأمم المتحدة التي سعت عبر قراراتها الصادرة ولجانها المشكلة الى تقديم المساعدة للاجئين والتخفيف من حجم معاناتهم .

يحاول البحث الموسوم (تقرير الأمين العام للأمم المتحدة داك همرشولد بشأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ١٥حزيران١٩٥٩ دراسة تحليلية) ان يبين موقف الأمم المتحدة من ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ونظرة أمينها العام داك همرشولد(١٩٥٣-١٩٦١) الخاصة حيال المشكلة من خلال دراسة وتحليل التقرير الذي أعده وقدمه في حزيران ١٩٥٩ ، والبحث في أبعاد المشكلة إنسانيا وسياسياً. والآليات التي يمكن إتباعها للتخفيف من معانات اللاجئين حسب رؤية همرشولد، فضلاً عن توضيح الأسباب التي دفعته إلى تقديم تقريره .

تضمن البحث تعريف بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، ومحاولات الأمم المتحدة لحلها والقرارات الصادرة بشأنها وأبرزها القرار رقم (١٩٤) الصادر في ١١كانون الأول ١٩٤٨، والذي أكد على حرية اللاجئين في الاختيار بين العودة إلى فلسطين والتعويض للذي يختار عدم العودة ، فضلا عن اللجان والتشكيلات التي أسستها الأمم المتحدة لتحقيق تلك القرارات ومنها لجنة التحقيق الدولية ، ووكالة الاونروا .

تناول البحث ابرز النقاط التي أشار إليها التقرير والتي تعكس رؤية همرشولد والسبل التي يمكن إتباعها في حل المشكلة . وتطرق كذالك إلى موقف اللاجئين الفلسطينيين والحكومات العربية و(إسرائيل) من التقرير.

مشكلة اللاجئين ومحاولات الأمم المتحدة لحلها.

تركت الحرب العربية _ (الإسرائيلية) عام ١٩٤٨[١]، نتائج وخيمة على الشعب الفلسطيني الذي بات نتيجة الممارسات الوحشية[٢] التي قامت بها العصابات الصهيونية ، مشرداً يسكن في المخيمات والكهوف داخل أراضي فلسطينية خضعت لسلطة مصر والأردن اللتين سيطرتا على قطاع غزة والضفة الغربية ، بينما اضطر القسم الأخر من الفلسطينيين للجوء إلى دول الجوار الفلسطيني[٣] وقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين تركوا ديارهم على اثر الحرب إلى نحو تسعمائة ألف لاجيء[٤].

ظلت مشكلة اللاجئين شاهدا حيا على الجرم الذي اقترفته (إسرائيل) بحق الشعب الفلسطيني ، وحرصت الحكومة الاسرائيلية على أن تنأى بنفسها عن أي مسؤولية في هذه الجريمة وطالبت الدول العربية أن تعمل على توطين اللاجئين داخل أراضيها[٥] .

رفضت الدول العربية التي لجأ إليها الفلسطينيون المطالبات (الإسرائيلية) بتوطين اللاجئين واكدت على حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم[٦]، وللحد من معاناتهم تناولت اللجنة السياسية في جامعة الدول العربيه خلال اجتماعاتها في الاسكندريه ٨ أيلول ١٩٤٨ ،مشكلة اللاجئين وقررت إنشاء إدارة في الأمانة العامة للجامعة، تسمى بإدارة فلسطين . تعنى بجميع الشؤون المتعلقة بفلسطين ، تتألف من شعبتين إحداهما للشؤون السياسية والأخرى لشؤون اللاجئين[٧].

جذبت مشكلة اللاجئين انتباه المسؤولين في الأمم المتحدة إذ أكد الوسيط الدولي الكونت فولك برنادوت[٨](Count Folke Bernadotte) في تقريره[٩] الذي رفعه إلى الأمم المتحدة في ١٦أيلول ١٩٤٨، على ضرورة إعادة اللاجئين الراغبين في العودة الى مناطق سكناهم التي اضطروا إلى تركها ، وتعويض غير الراغبين منهم في العودة [١٠].

وقد تبنت الأمم المتحدة تقرير برنادوت ، وأصدرت القرار رقم (١٩٤) بتاريخ ١١ كانون الأول ١٩٤٨، الذي يمنح اللاجئ الفلسطيني حرية الاختيار بين العودة إلى فلسطين او التعويض لمن يختار عدم العودة[١١] . ولتحقيق تلك الغاية عملت على تشكيل لجنة

التوفيق الدولية[١٢] التي أعلن عن تشكيلها رسميا في١٧ كانون الثاني ١٩٤٩ ، وتألفت اللجنة من(الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا ، تركيا) وقد سمت الولايات المتحدة مارك أثريدج
(Mr.Ethridge) ممثلا عنها ، ومثل دي بوسانجيه (De.Boisanger) فرنسا ، وعينت تركيا حسين يلسين (H.Yalcin) ممثلا عنها في اللجنة [١٣].

عملت الحكومة الإسرائيلية على رفض أي قرار يرمي إلى إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى مناطق سكناهم التي غادروها بفعل حرب ١٩٤٨ ،ويعود ذلك الموقف إلى إن الحكومة الاسرائيلية ترى في قبولها لعودة اللاجئين إقراراً بمسؤوليتها في ظهور المشكلة الأمر الذي يحتم عليها تحمل مسؤولية حلها ، وعبر موشي شاريت وزير الخارجية الاسرائيلي عن ذلك التوجه خلال لقائه مع لجنة التوفيق الدوليه في ٧ شباط ١٩٤٩ ، عندما عد عودة اللاجئين إلى فلسطين أمراً مستحيلاً ، مؤكداً في الوقت نفسه على ضرورة استقرار اللاجئين في الدول العربية (المتسببة) في ظهور مشكلة اللاجئين كونها هي التي بدأت الحرب[١٤].على حد وصفه.

عملت الحكومة الاسرائيلية على استغلال مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتحقيق المكاسب على حساب معاناتهم ، ويتضح ذلك بعد أن نجحت لجنة التوفيق في ٢٦ نيسان ١٩٤٩ في اجراء محادثات بين الدول العربية مصر ، الأردن ، لبنان و سوريه و (إسرائيل) في مدينة لوزان السويسرية و أسفرت عن توقيع بروتوكول لوزان[١٥] في ١٢ ايار ١٩٤٩، وقد وافقت (إسرائيل) بموجبه على عودة اللاجئين وتمتعهم بحق التصرف في أموالهم وممتلكاتهم وحق الذين لا يرغبون في العودة في الحصول على تعويض[١٦]. وقد اتضح لاحقا ان موافقة (إسرائيل) على البروتوكول يعود إلى رغبتها في الحصول على موافقة الأمم المتحدة على قبول عضويتها في الامم المتحدة لان قبولها كان متوقفا على توقيعها على بروتوكول لوزان فبعد ان أصبحت عضوا في الأمم المتحدة في ١٢ ايار١٩٤٩ والتي تزامنت مع توقيع البروتوكول نجدها ترفض طلب لجنة التوفيق الدولية بإعادة مئة ألف لاجيء الى فلسطين من أصل تسعمائة ألف مُعللة رفضها بأن الحل يكمن بدمج اللاجئين في الدول المقيمين فيها [١٧].

أدركت الأمم المتحدة صعوبة عودة اللاجئين الفلسطينيين نظراً للموقف الاسرائيلي المتعنت إزاء عودتهم ، لذا عملت على إقناع الغالبية العظمى من اللاجئين في القبول

بمبدأ التوطين عبر القيام بمشاريع اقتصادية تهدف إلى تنمية المنطقة اقتصاديا وتطويرها ، وتوفير فرص عمل يمكن أن يستثمرها اللاجئون لتحسين أوضاعهم المعيشية .

تبنت لجنة التوفيق الدولية في ٢٣ اب ١٩٤٩، اقتراح العضو الأمريكي في اللجنة بول بورتر[١٨](P.Porter) القاضي بتشكيل لجنة فنية تابعة للجنة التوفيق تقوم بدراسة الأوضاع في فلسطين والمنطقة العربية وتقديم المقترحات لحل مشكلة اللاجئين على نحو عملي[١٩] .

أتفق أعضاء لجنة التوفيق على تشكيل بعثة المسح الاقتصادي برئاسة غوردون كلاب[٢٠] (G. A.Clapp) ، لتأخذ على عاتقها دراسة المنطقة التي يتواجد فيها اللاجئون الفلسطينيون اقتصاديا ، وأكدت البعثة التي زارت المنطقة في أواسط أيلول ١٩٤٩ ، في تقريرها الموجه إلى لجنة التوفيق أواسط تشرين الثاني ١٩٤٩ ، على ضرورة إنشاء وكالة تأخذ على عاتقها تقديم الاغاثة وتوفير فرص عمل للاجئين من خلال برنامج يعد له بالتعاون مع الدول العربية ، وأشار التقرير إلى إمكانية استغلال مياه نهر الأردن في إقامة مشاريع أروائية وحدد نجاح تلك المشاريع بوجود رغبة مشتركة في التعاون بين الدول العربية و (إسرائيل) مما يعطي الفرصة في حل كثير من مشاكل المنطقة[٢١].

أخذت الأمم المتحدة بتوصيات بعثة المسح الاقتصادي وأصدرت في ٨ كانون الأول ١٩٤٩ قرارها ذي الرقم(٣٠٢)القاضي بتأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم United Nations Relief and Works Agency For (Palestin Refugees) (الاونروا) (UNRWA)[٢٢]. واسند إلى الوكالة مهام أبرزها ، التعاون مع الحكومات المحلية بتقديم الإعانة المباشرة ، وتنفيذ البرامج التي أكدت عليها بعثة المسح الاقتصادي ، والتشاور مع حكومات الدول التي لجأ إليها الفلسطينيين بشأن إمكانية تقديم أفضل الخدمات للاجئين على أراضيها[٢٣].

ومن المهام التي أوكلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى مدير الاونروا أن يقوم بالتشاور مع لجنة التوفيق الدولية بشأن ايجاد الحلول المناسبة التي تضمن تطبيق الفقرة (١١) من القرار (١٩٤)، التي تؤكد على عودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويض غير الراغبين منهم في العودة ، فضلاً عن تقديم التقارير السنوية التي توضح سير عمل الوكالة[٢٤] .

تولت الوكالة أعالة اللاجئين الفلسطينيين من النواحي الإنسانية من خلال تأمين

المسكن والتعليم وإعادة التأهيل[٢٥] ، وباشرت أعمالها في ايار ١٩٥٠، واتخذت من بيروت مقراً رئيساً لها[٢٦].

أخذت وكالة الاونروا على عاتقها إغاثة اللاجئين وتقديم الدعم الإنساني لهم ، ولم يغب عنها مسألة توطين اللاجئين عبر دمجهم في اقتصاديات المنطقة وتوفير فرص العمل لهم بإقامة مشاريع اقتصادية تشترك فيها حكومات الدول المضيفة للاجئين .

ومن المشاريع المقترحة في توطين اللاجئين المقترح الذي تقدم به البريطاني جيمس كين(J. Keen) مساعد مدير وكالة الاونروا ، للمدة من ١ ايار ١٩٥٠– ٣٠ ايلول ١٩٥٢،إلى الأمم المتحدة والذي دعا فيه الأمم المتحدة إن تقدم (٣٠٠) مليون دولار لدول الجوار الفلسطيني مقابل ان تساهم في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال استثمار هذه الأموال في إقامة مشاريع توطين على أراضيها ، كما تضمن التقرير اقتراحاً بنقل عدد من لاجئي لبنان إلى سورية ، ونقل مائة ألف لأجئ من غزة والضفة الغربية والأردن إلى العراق وليبيا[٢٧].

كانت الأمم المتحدة تدرك وعلى نحو واضح ان مشكلة اللاجئين هي اكبر من تقديم وجبات غذائية وخدمات صحية ، وان عمل الوكالة لا يتجاوز الحد الأدنى من احتياجات الانسان الأساسية ، وتدرك كذلك التعنت الاسرائيلي في مسألة عودة اللاجئين وبالمقابل تمسك اللاجئون بحقوقهم التي أكدت عليها قرارات الأمم المتحدة . لذا لجأت إلى الدول العربية في محاولة لتوطين عدد من اللاجئين فيها للتخفيف من حدة المشكلة .

وأكدت الأمم المتحدة في قراراتها الصادرة منذ تأسيس وكالة الاونروا حتى صدور تقرير داك همرشولد في ١٥ حزيران١٩٥٩ ، على أهمية تطبيق القرار(١٩٤) وتمديد عمل وكالة الاونروا[٢٨] .

وتشير تقديرات وكالة الاونروا إلى إن عدد اللاجئين الفلسطينيين وصل في ٣٠حزيران١٩٥٧ إلى (٩٣٣٥٠٠) لأجئ موزعين على الدول العربية وقطاع غزه ، وحسب الجدول الأتي[٢٩] :

ت	الدولة	العدد
١	المملكة الأردنية	٥١٧٤٠٠
٢	قطاع غزة	٢٢١٠٠٠
٣	لبنان	١٠٢٦٠٠

٤	سوريا	٩٢٥٠٠
المجموع		٩٣٣٥٠٠

وتشير تلك التقديرات إلى انه من المتوقع أن يصل عدد اللاجئين في ٣٠ حزيران ١٩٥٩ إلى (١,٠٢٠,٠٠٠) لأجئ[٣٠] .كون الزيادة الطبيعية في أُسر اللاجئين من المواليد الجدد تقدر بـ (٣٠٠٠) نسمة سنوياً[٣١].

مع سعي الأمم المتحدة عبر وكالة الاونروا التخفيف من معاناة اللاجئين وإدراك الولايات المتحدة الأمريكية لما تمثله مشكلة اللاجئين في خارطة الصراع العربي _ الاسرائيلي، ظهر اتجاه في الأمم المتحدة تزعمته الولايات المتحدة يدعو إلى إيجاد نظاماً أفضل لتشغيل اللاجئين وتمكينهم من إعالة أنفسهم في خطوة لحل المشكلة لذا تقدم مندوبو الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهولندا ونيوزلندا في الأمم المتحدة بمشروع قرار في ١٠ كانون الأول ١٩٥٨، دعوا فيه الأمين العام للأمم المتحدة داك همرشولد[٣٢] dag Hamarskjold إلى دراسة مشكلة اللاجئين وتقديم تقرير عن طبيعة المشكلة[٣٣].

<u>تقرير داك همرشولد</u>

شغل همرشولد منصب الأمين العام للأمم المتحدة في ١٠نيسان ١٩٥٣ لغاية وفاته في ١٨ أيلول١٩٦١ اثر تحطم الطائرة التي كانت تقله في الكونغو[٣٤].

أكد همرشولد في أول كلمة ألقاها في الجمعية العامة في أيار ١٩٥٣ انه يسعى إلى استقلال عمل الأمم المتحدة وعدم خضوعها لأي تأثير داخلي أو خارجي يقلل من المهنية في عملها[٣٥] .

شهدت الفترة التي تولى فيها همرشولد الأمانة العامة للأمم المتحدة كثيرا من الأزمات والنزاعات الإقليمية كان من أبرزها حرب السويس[٣٦]التي شنتها بريطانيا وفرنسا و (إسرائيل) على مصر عام ١٩٥٦ ، والحرب الأهلية[٣٧] التي شهدتها الكونغو عام ١٩٦٠ ، اثر الصراع السياسي الداخلي الذي أججته بعض الدول الاوربيه وكان دور الأمم المتحدة فاعلاً في إنهاء تلك الصراعات وإحلال السلام في تلك المناطق [٣٨].

قُبلت الجهود التي بذلها همرشولد في الأمم المتحدة بتقدير دولي واسع الأمر الذي يفسر منحه جائزة نوبل للسلام عام ١٩٦١[٣٩].

كان همرشولد حذرا في تعاطيه مع القضية الفلسطينية ويعود ذلك إلى إدراكه التام لتعقيدات القضية ومشاكلها ويتضح هذا الحذر في لقائه مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر[٤٠] (١٩٥٤-١٩٧٠) في ٢٢كانون الثاني١٩٥٦، عندما عرض أمامه مجموعة من الافكار عن الشرق الأوسط قائلا: (إنني أحاول دائما أن ارسم في ذهني صورة لكل مشكلة أعالجها ومن ثم أحاول أن أجد مخرجا عبر هذه الخريطة ولكن الأمر عسير في هذه الحال لان المنطقة وعرة ومعقدة ، انه وضع متفجر إنني لم استطع بعد ان ارسم خريطة ولكنني اشعر أن الوضع بالغ الخطورة إنني احذر كل الحذر في محاولتي إيجاد هذا المخرج)[٤١] .

يبدو إن إدراك همرشولد لطبيعة القضية الفلسطينية وفهمه لامكانات الأمم المتحدة المتواضعة، فضلا عن إدراكه للموقف الإسرائيلي المتصلب من قضية اللاجئين والدعم الأمريكي اللامحدود لذلك الموقف على حساب حقوق الشعب الفلسطيني جعله يدرك صعوبة القضية ومدى نجاح الحلول التي يقدمها والتي يحاول ان تكون حلول وسط كي ترضي إطراف الصراع وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته في تقريره .

وجه همرشولد مذكرة رسمية تحمل رقم أ /٤١٢١ في ١٥حزيران ١٩٥٩ إلى الجمعية العامة في دورة انعقادها الرابعة عشر، بعنوان مقترحات بشأن استمرار الأمم المتحدة في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين[٤٢] .ان ما تضمنته المذكرة من مقترحات عُرفت حينها بتقرير داك همرشولد بشأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

تضمن التقرير مقدمة وجزئين وملاحق ، تضمنت المقدمة نظرته إلى المشكلة ودعا فيها إلى استمرار عمل وكالة الاونروا ، وحلل في الجزء الأول طبيعة مشكلة اللاجئين واكد على الناحية الاقتصادية وتنمية المنطقة اقتصاديا كونها تمثل الحل الرئيس في المشكلة ، اما الجزء الثاني فقد تناول فيه المسائل التقنية في عمل وكالة الاونروا وتناول فيه اربع فقرات رئيسه هي :

أ- المستفيدون من المساعدة ب- أدارة الاونروا ج- أنواع المساعدة د- الاتفاقات مع الحكومة المضيفة ، فيما تناولت الملاحق الأبعاد الاقتصادية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، وتحليل المساعدة المالية اللازمة لحل المشكلة[٤٣].

لقد تطرق همرشولد في تقريره بدايةً إلى ظهور مشكلة اللاجئين ودور وكالة الاونروا خلال السنوات العشر الماضية في دعم اللاجئين الفلسطينيين ، وأكد على ضرورة استمرار

الوكالة في عملها إلى وقت غير محدد ، لان تفويضها كان من المفترض أن ينتهي في ٣٠ حزيران ١٩٦٠[٤٤] ، كما شدد على ضرورة تقاسم المسؤولية بين الوكالة والحكومات العربية المستقبلة للاجئين[٤٥].

وأكد التقرير على ضرورة إقامة مشاريع اقتصادية لتطوير المنطقة تسهم في استقرار اللاجئين واندماجهم في الحياة الاقتصادية ، وتحسين ظروفهم المعيشية[٤٦]. ودعا التقرير الحكومات العربية الى أن تتحمل مسؤوليتها تجاه تعليم اللاجئين[٤٧].

وبصفته أمينا عاماً للأمم المتحدة حاول همرشولد أن تكون اراؤه منسجمة مع القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة[٤٨] بشأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتحديدا القرار (١٩٤)الذي جاء منسجما والحل الأمثل للمشكلة على وفق رؤية الأمم المتحدة ،إذ يرى همرشولد إن إقامة المشاريع الاقتصادية من شأنها أن تكون خطوة صحيحة في حل مشكلة اللاجئين .

وعن الأسباب الكامنة وراء استمرار مشكلة اللاجئين يذهب التقرير إلى أن العوامل النفسية والاقتصادية والسياسية هي التي تقف وراء بقاء المشكلة [٤٩].ويشير إلى اثر تلك العوامل بما نصه : (من المسلم به عموما إن هذه العوامل ذات طبيعة نفسانية وسياسية واقتصادية ، وان تفهم المشكلة من شأنه أن يكون أيسر وأسهل منالاً، إذا ما نحن نظرنا في كل من هذه النواحي على حده في البدء ، واني سأشرع في تفحص الناحية الاقتصادية ، لان ذلك يشيد إطاراً عاما يمكن أن يصار ضمنه النظر إلى الناحيتين السياسية والنفسانية نظرة أكثر جدوى)[٥٠].

ان همرشولد بتقديمه الناحية الاقتصادية على الناحيتين النفسانية والسياسية يرى ان التنمية الاقتصادية للمنطقة كفيلة بأن تذلل العقبات النفسانية والسياسية التي تعترض حل مشكلة اللاجئين والتي وجدت بالأساس نتيجة لأسباب سياسية ، إذ يرى أن المشكلة اقتصادية تنتهي في حالة توفير فرص عمل ، ومساكن خاصة باللاجئين ، وبهذا فانه يتجنى على حقيقة مشكلة اللاجئين كونها مشكلة شعب سلبت أرضه وتعرض إلى مشاكل اقتصادية ونفسية نتيجة ذلك ،كما ان تقديم همرشولد الحل الاقتصادي على الحلول الأخرى ربما يعود كذالك إلى تخصصه في مجال الاقتصاد ورؤيته إن حل المشاكل والتي منها مشكلة اللاجئين الفلسطينيين يكمن عبر الوسائل الاقتصادية .

لم يشر التقرير على نحو صريح بتوطين اللاجئين في الدول العربية كحلاً للمشكلة ،

وقد أشار بقوله:(...إن التقرير لا يتضمن أي مقترحات لحل مشكلة اللاجئين غير إن الأخذ بما يدعو إلى تطوير المنطقة اقتصاديا قد يسهل القيام بخطوات حـــــــــــل المشكلة مستقبلاً [٥١].

يعي همرشولد على نحو تام حجم المعارضة الشعبية والرسمية العربية إلى أي إشارة يتضمنها التقرير تدعي ان تطوير المنطقة اقتصاديا هو حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين كون الموقف العربي من مشكلة اللاجئين كان متمسكاً بتطبيق الرقم (١٩٤) الذي يخير اللاجئ بين العودة إلى فلسطين أو التعويض لمن يختار عدم العودة .

يتغاضى التقرير وبشكل واضح عن حقوق اللاجئين السياسية ، فلا يتعدى في نظرته اليهم كونهم احتياطي كبير من القوى العاملة تسهم في تشغيل المشاريع الصناعية والزراعية الأساسية في التنمية الاقتصادية التي يعمل همرشولد على إحداثها في المنطقة[٥٢] . ولم يتضمن التقرير مناقشة السؤال السياسي الرئيس هل سيستقر اللاجئون في البلدان العربية أم سيعودون إلى فلسطين[٥٣].

يبدو إن تجاهل همرشولد للجانب السياسي من المشكلة يعود إلى علمه المسبق برفض الدول العربية لمسألة توطين اللاجئين على أراضيها ، ولإدراكه في الوقت نفسه رفض (إسرائيل) لعودتهم ، لذا نلاحظ انه تعامل مع المشكلة بحذر شديد تجنباً لأي رفض من الدول العربية واللاجئين و(إسرائيل) على حد سواء.

إن الرؤية التي حاول همرشولد ان يعبر عنها في تقريره مفادها ان دمج اللاجئين في الحياة الاقتصادية لشعوب المنطقة هي خطوة أولى في توطينهم واستيعابهم في دول ومناطق اللجوء[٥٤].

تكشف رسالة همرشولد التي بعثها إلى مساعد وزير الخارجية الأمريكي ديلون (Deelon) في ٤ حزيران ١٩٥٩ ، بعض من مالم يجرؤ على البوح به في التقرير وجاء في الرسالة:(إن اندماج اللاجئين الفلسطينيين وتنمية اقتصاديات المنطقة عمليتان متممة أحداهما للأخرى ، إذ إن تنمية اقتصاديات المنطقة شرطاً يجب تحقيقه لإندماج اللاجئين فيها ، وان اندماج اللاجئين وإطلاق طاقاتهم الاقتصادية عنصر ايجابياً في تنمية المنطقة بأسرها[٥٥])

ويرى همرشولد أن من شأن تنمية المنطقة اقتصادياً ان تسهم في حل كثير من مشاكل المنطقة فضلا عن مشكلة اللاجئين ، وان التنمية تسهم في حدوث تعاون عربي واسع[٥٦] .

إن ما أراد أن يوضحه همرشولد في تقريره من دون أن يشير إليه صراحة هو أن يستقر اللاجئون ويدمجون في اقتصاديات الدول العربية ، وأن هذا الدمج ممكن وملائم ولكنه سوف يكون عملية طويلة الأمد(٥٧) .

قسم التقرير إمكانات المنطقة الاقتصادية إلى مستويات مختلفة شمل المستوى الأول (إسرائيل) والدول العربية التي تنتج النفط بكميات وافرة ، وشمل المستوى الثاني البلدان العربية التي لا تنتج البترول بكميات وافره او التي ينعدم فيها النفط . ويبين همرشولد ان (إسرائيل) تستطيع ان تحصل من الخارج بأساليبها الخاصة على الأموال اللازمة لنموها الاقتصادي نموا يأخذ بعين الاعتبار سكانها الحاليين والمهاجرين المتوقع ان يصلوا إليها ، اما البلدان التي تنتج كميات وافرة من النفط فإنها حسب مابينه التقرير تستطيع ان تحصل من خلال عائدات النفط على جميع مستلزمات التنمية الاقتصادية ، وتتمكن كذلك من تمويل البلدان الأخرى في المنطقة من وفر عائدات النفط ، أما البلدان التي تحتاج إلى دعم الأمم المتحدة وتطوير اقتصادياتها من خلال إقامة مشاريع فيها هي البلدان التي ينعدم فيها النفط ولا تنتجه بكميات وافره وهي المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية المتحدة (سوريا ومصر) ولبنان ، وهي نفسها التي يقيم فيها الأغلبية الساحقة من اللاجئين (٥٨).

ويتطرق التقرير الى اثر زيادة عائدات النفط على النمو الاقتصادي للمنطقة وانعكاسات ذلك النمو على مشكلة اللاجئين الفلسطينيين (انه مع ازدياد عائدات النفط في المنطقة سوف يتحول الاهتمام من استيراد رأس المال إلى استثمار الفائض في المناطق التي يتوطن فيها اللاجئون وانه سيتحتم استغلال رأس المال في استثمارات زراعية وصناعية (٥٩).

إن الأموال التي يشير التقرير عن تدفقها من الخارج لإنماء المنطقة اقتصاديا هي الأموال التي يتوقع إنفاقها في البلدان العربية الثلاث التي يقيم فيها غالبية اللاجئون ، وفي هذا ربط وثيق بين الحديث عن تنمية البلدان العربية الثلاث وإنفاق الأموال الطائلة لهذا الغرض وبين الحديث عن اندماج اللاجئين في اقتصادياتها.

ومن خلال تقسيمه لدول المنطقة على الصعيد الاقتصادي وجد إن الدول التي تستضيف اللاجئين تعاني من أوضاع اقتصادية مترديـة وللنهوض بواقعها الاقتصادي ولتعزيز إمكانياتها في اندماج اللاجئين فيها ، ذهب إلى إن هذه الدول بحاجة إلى نحو (١٥٠٠_٢٠٠٠)مليون دولار لإحداث تنمية اقتصادية فيها حتى تتمكن من استيعاب اللاجئين الفلسطينيين(٦٠).

وأشار التقرير إلى مدى الآثار الايجابية التي يمكن أن تترك على مستقبل اللاجئين في حال توفر الأموال اللازمة للدول التي يعيش فيها الغالبية العظمى من اللاجئين وهي كل من الأردن والجمهورية العربية المتحدة ولبنان [٦١]. عبر خلق أجواء من التعاون والتنسيق العربي على نحو يتيح استغلال الموارد الطبيعية للمنطقة بأسلوب تنتفع به كل بلدانها وتعطي فرصة اكبر لإنجاح عملية توطين اللاجئين الراغبين في الاندماج في المناطق التي يتواجدون فيها ، ومن ثمة يتم حل مشكلة اللاجئين التي هي بالأساس مشكلة إنسانية[٦٢].على حد وصفه.

بعد أن بين التقرير كيفية الحصول على الأموال من خلال تصدير البترول واستثمار تلك الأموال في إقامة المشاريع الاقتصادية يتطرق إلى اليد العاملة اللازمة لتلك المشاريع والمتوفرة في صفوف اللاجئين ، إذ يشير التقرير عن إمكانية الاستفادة من اللاجئين القادرين على العمل في المشاريع الاقتصادية ، إذ جاء فيه : (لا يمكن اعتبار العاطلين من اللاجئين الفلسطينيين عبء بل رصيد للمستقبل يوفر أيدي عاملة للتنمية الاقتصادية المنشودة لرفع مستوى معيشة سكان المنطقة جميعاً))[٦٣].

بين همرشولد إن حجم اليد العاملة المتوفرة في المنطقة والتي بحاجة إلى عمل باستثناء اللاجئين من المتوقع ان تصل إلى (٦٠٠،٠٠٠، ٥) نسمة بين عامي ١٩٦٠-١٩٧٠، فيما تبلغ اليد العاملة بين اللاجئين إلى نحو(٣٨٠٠٠٠) نسمة، ومن المتوقع أن تصل إلى (٥٠٠،٠٠٠)نسمة عام ١٩٧٠[٦٤]، وأشار إلى انه كلما زادت سرعة تشغيل اللاجئين زادت مساهمتهم في الدخل القومي وتوفير رأس مال محلي[٦٥] .

يؤكد همرشولد أن اليد العاملة متوفرة سواء من سكان المنطقة او من اللاجئين ونسبتها في تزايد خلال السنوات العشر القادمة(١٩٦٠-١٩٧٠) من تاريخ صدور التقرير ومن الممكن ان تؤدي دور مهم في تنفيذ المشاريع الاقتصادية الطويلة الأمد المرجو أحداثها في المنطقة .

وعلى وفق ما ذهب اليه التقرير فأن مسألة التنمية الاقتصادية تتطلب التعاون بين الدول العربية و(إسرائيل) واللاجئين أنفسهم ، مع توفر صدق النوايا والرغبة الحقيقية في السلام لدى الأطراف الثلاثة للوصول إلى حل شامل ونهائي لمشكلة اللاجئين ودعا (إسرائيل) والدول العربية إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين [٦٦] .

عد التقرير مشكلة اللاجئين مشكلة اقتصادية تحتاج الى تمويل خارجي لاصلاح أراضي زراعية وإقامة مشاريع صناعية تؤدي الى تنمية اقتصادية في الدول التي يتواجد فيها اللاجئون من دون إعطاء أي اعتبار للجانب السياسي في المشكلة ، وبذلك جاء تقرير همرشولد امتداداً لرغبة (إسرائيل) في معالجة مشكلة اللاجئين[٦٧] .

ومن الجوانب السياسية التي يسعى إلى تحقيقها التقرير هو إدخال الدول العربية التي يتواجد فيها اللاجئون بمشاريع اقتصادية مشتركة مع (إسرائيل) مما يفسح المجال لإنهاء حالة عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده المنطقة من خلال عقد اتفاقيات سلام بين الدول العربية و(إسرائيل)[٦٨]. وهذا الأمر لم تكن أي من الدول العربية تجرؤ على الأقدام عليه في ذلك الوقت .

يتضح إن مضمون التقرير يهدف إلى دمج اللاجئين الفلسطينيين في المجتمعات العربية التي يعيشون فيها عن طريق مشاريع التنمية الاقتصادية وباعتبار اللاجئين طاقة بشرية واقتصادية يمكن توضيفها في عملية التنمية[٦٩].

<u>موقف أطراف الصراع من تقرير همرشولد</u>

لم يحظَ التقرير بقبول الدول المضيفة للاجئين كونه أهمل البعد السياسي في مشكلة اللاجئين، وانه لم يلبِ طموحاتهم السياسية التي أكدت عليها قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد على حقهم في العودة والتوطين[٧٠] .إذ أعرب ممثلي الدول العربية في الأمم المتحدة عن عدم قبولهم بما تضمنه التقرير كونه أغفل معاناة اللاجئين الحقيقية خلال السنوات العشر الماضية ، فضلا عن تجاهله حق عودتهم الى فلسطين ، وأنه لم يدعو وعلى نحو صريح (إسرائيل) إلى قبول حق عودة اللاجئين[٧١] .

ومع أن التقرير تضمن إشارات توحي الى توطين اللاجئين إلا أن الحكومة الاسرائيلية عبرت عن رفضها له كونه لا يدعو صراحة إلى توطين اللاجئين في الدول العربية ، وأكدت على موقفها الرافض بعودة أي عدد من اللاجئين او تعويض الراغبين منهم بالتوطين خارج فلسطين [٧٢].

أعربت الولايات المتحدة والتي تسهم بنحو ٧٠%من ميزانية الاونروا[٧٣] ، عن تحفظها لبعض فقرات التقرير منها عدم تحديد فترة زمنية لإيقاف عمل وكالة الاونروا ، وافتقار التقرير إلى دعوة صريحة تطالب (إسرائيل) بقبول عودة عدد معين من اللاجئين الى

فلسطين ، ودفع تعويضات الى غير الراغبين من اللاجئين في العودة[٧٤].

ومن الجدير بالذكر أن همرشولد كان حريصاً على اطلاع الادارة الأمريكية بمضمون التقرير قبل تقديمه رسمياً في الأمم المتحدة ؛ إدراكا منه بدورها في الصراع العربي–(الاسرائيلي) ، ومساهمتها الفاعلة في دعم وكالة الاونروا ، عندما زار وزارة الخارجية الأمريكية في نيسان ١٩٥٩، لتوضيح رؤيته عن طبيعة المشكلة ولمعرفة ملاحظات الوزارة في التقرير ، وقد وعد المسؤلون الأمريكيون بدراسته وإبداء الملاحظات عليه[٧٥] .

جاء رد وزارة الخارجية الأمريكية في رسالة بعثها مساعد وزير الخارجية الأمريكي ديلون الى همرشولد في ٢١ ايار ١٩٥٩، أوضح خلالها رؤية الوزارة حيال التقرير وتضمنت الرسالة ملاحضات عدة منها[٧٦] :

١_ ان استمرار عمل الوكالة من دون وضع جدول زمني لإنهاء عملها من شأنه أن يجعل الولايات المتحدة تتحمل العبء ألأكبر من ميزانية الوكالة.

٢_ تجد الولايات المتحدة إن إعلانها عن تخفيض دعمها إلى الوكالة خطوة من شأنها ان تدفع الدول العربية المضيفة للاجئين إلى العمل (بمصداقية) لحل المشكلة عبر طرق مختلفة منها عقد برامج ثنائية ، وتقديم الرعاية المباشرة الى اللاجئين.

وأشارت الرسالة الى ان الولايات المتحدة لا يمكنها ان تتحمل بصورة مستمرة دعمها لوكالة الاونروا ، وان بقاء مشكلة اللاجئين من دون حل هو مصدر قلق كبير لها[٧٧] .

ان الولايات المتحدة تريد ان تستخدم دعمها لوكالة الاونروا كورقة ضغط ضد اللاجئين والدول العربية على حد سواء في حال عدم قبولهم بمبدأ التوطين ، ويلاحظ كذلك خلو رد الخارجية الأمريكية من أي موقف حازم تجاه (إسرائيل) التي ترفض تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بعودة اللاجئين ولاسيما القرار (١٩٤).

عبر اللاجئون عن رفضهم لتقرير همرشولد في المؤتمر الذي عقد في بيروت في ٢٦ حزيران ١٩٥٩، وحضره مندوبون وممثلون عن جميع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وجميع هيئاتهم ومنظماتهم بما في ذلك الهيئة العربية العليا لفلسطين[٧٨] ولاتخاذ موقف فلسطيني موحد[٧٩]، توصل المؤتمر بالإجماع الى عددا من القرارات أبرزها [٨٠].

١_ تمسك اللاجئون الفلسطينيون بحقهم الطبيعي في العودة الى وطنهم.

٢_ رفض اللاجئون لتقرير همرشولد الخاص بدمجهم في اقتصاديات الشرق الاوسط.

٣_ يعد اللاجئون القبول بالتقرير والمشاريع المشابهة له كافة والمنطوية على الاسكان

والتوطين والتعويضات خيانة وطنية لفلسطين.

٤_ عقد مؤتمر عام للاجئين في لبنان يوم ١٢ تموز ١٩٥٩، لمواصلة البحث في تقرير همرشولد ، ودراسة ما يجب ان يتخذ من اجراءات لافشال التقرير.

٥_ ابلاغ هذه المقررات الى ممثلي الدول العربية في لبنان لرفعها الى حكوماتهم وللجهات الدولية الخاصة.

٦_ يدعو المؤتمر الدول العربية الى بذل الجهود والمساعي اللازمة لاحباط التقرير.

وفي ١٢تموز ١٩٥٩، انعقد المؤتمر العربي الفلسطيني في بيروت وكان مؤلفا من مندوبين عن جميع الهيئات والمنظمات واللجان الفلسطينية في لبنان ، وكرر المؤتمر رفض عرب فلسطين لتوصيات همرشولد بشأن دمج الفلسطينيين في الحياة الاقتصادية للشرق الاوسط[٨١].

وبعد أن أدركت الأمم المتحدة رفض أطراف الصراع لتقرير داك همرشولد عملت على إيجاد سكن دائم لجميع للاجئين الفلسطينيين وهذا ما أكده جون ديفيس (John Davis) مدير وكالة الاونروا في ٢٥ اب ١٩٥٩ ، بالقول : (ان ٤٥% من اللاجئين المسجلين لدى الاونروا يسكنون في المخيمات وان الجهود منصبة على ان يكون جميع اللاجئين في سكن دائم نهاية عام ١٩٥٩) [٨٢].

وفي الجمعية العامة أجرت وفود الدول العربية في الامم المتحدة (العراق ، الاردن ، لبنان ، ليبيا ، المغرب ، المملكة العربية السعودية ، السودان ، تونس ، الجمهورية العربية المتحدة ، اليمن) مشاورات مكثفة في ٦ تشرين الاول ١٩٥٩ ، واجمعت في موقفها على رفض ما جاء في التقرير والتأكيد على حق اللاجئين في العودة الى فلسطين ، وضرورة استمرار دعم الامم المتحدة للاجئين ، ورفض كل المحاولات التي تهدف إلى توطين اللاجئين في الدول المضيفة لهم[٨٣]

وتعبيرا عن الرفض العربي للتقرير وخلال لقائه مع عدد من مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٩، تطرق محمود فوزي وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة إلى تقرير همرشولد ، وذكر إن وجهة نظر الجمهورية المتحدة تقوم على تجديد الثقه بوكالة الاونروا وتمديد عملها لمدة خمس سنوات ، ويأمل من الوفد الأمريكي ان يأخذ بهذا الاتجاه وأكد محمود فوزي إن أي محاولة للتوطين هو جهد مبعثر ، ويخلق اضطرابات في المنطقة التي هي بحاجة إلى الهدوء والاستقرار[٨٤] .

جاء موقف الجمهورية العربية المتحدة انعكاسا للموقف العربي الرافض للتقرير والذي تجاوز الجذور الحقيقية لمشكلة اللاجئين وراح يبحث عن حلول اقتصادية بعيدة كل البعد عن طبيعة المشكلة السياسية ، وأغفل حق عودة اللاجئين إلى ديارهم ، فضلا عن عدم تحمس أطراف الصراع للتقرير كونه لا ينسجم ونظرتها الى طبيعة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

بعد ان فشل التقرير أن يحظى بقبول أطراف الصراع أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم (١٤٥٦) في ٩كانون الأول ١٩٥٩، الذي أكد على ضرورة تمديد عمل وكالة الاونروا لمدة ثلاث سنوات ، وعبر القرار عن حاجة اللاجئين الملحة لاستمرار دعم الوكالة[٨٥] .

جاء قرار الجمعية العامة انعكاسا لرغبة الدول العربية و(إسرائيل) على حد سواء[٨٦] ؛ كون الدول العربية تدرك أن أي تأخر في الخدمات التي تقدمها الوكالة من شأنه ان يسهم في زيادة معاناة اللاجئين لذا كانت تحرص على استمرار عمل الوكالة ، في وقت وجدت (إسرائيل) ان إصرارها على موقفها المتزمت الرافض بقبول عودة أي عدد من اللاجئين ، واستمرار دعم وكالة الاونروا للاجئين من شأنه أن يدفع بالدول العربية ان تقبل بتوطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها .

الهوامش

(١) اعلنت بريطانيا انها ستسحب قواتها من فلسطين في ١٥ أيار ١٩٤٨ ، وقبل يومين من موعد الانسحاب عقد مجلس الجامعة العربيه اجتماعا في عمان بتاريخ ١٣ أيار ١٩٤٨، قرر فيه دخول الجيوش العربية الى فلسطين للحصول على استقلالها وتألفت الجيوش العربيه المرسله (١٠٠٠٠) من مصر ، (٤٥٠٠)شرق الاردن ،(٣٠٠٠) سوريا ، (٣٠٠٠) العراق و (١٠٠٠) لبنان فيما بلغ عدد القوات الاسرائيليه نحو (٦٥٠٠٠) واستمرت الحرب مع فترات الهدنه التي تخللتها لغاية ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ . للتفاصيل ينظر : محمد نصر مهنا ، مشكلة فلسطين امام الرأي العام العالمي ١٩٤٥-١٩٦٥(مصر ،١٩٧٩)ص٢٧٧ ؛ غلوب باشا ، مذكرات جندي بين العرب (بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٥٨)ص٤٤ ؛ علي حسين العلواني ، القضيه الفلسطينية في جامعة الدول العربية ١٩٦٥-١٩٧٣، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ابن رشد (جامعة بغداد ، ٢٠٠٤) ص ص٢٠-٢١.

(٢) ارتكبت العصابات الصهيونية قبل وبعد الحرب كثيراً من المجازر ضد الفلسطينيين وهدفت من

خلالها الى نشر الرعب والذعر بين صفوفهم وارغامهم على مغادرة فلسطين ، وتعد مجزرة دير ياسين في ٩ نيسان ١٩٤٨ التي راح ضحيتها نحو(٢٥٠) شخصاً غالبيتهم من الأطفال والنساء ، دليلاً واضحاً على الأساليب التي انتهجها الصهاينة في اثارة الرعب واجبار الفلسطينيين على ترك أرضهم ، وللتفاصيل عن تلك الممارسات ينظر : نور الدين مصالحة ، طرد الفلسطينيين مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين ١٨٨٢-١٩٤٨(بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٩٢) ص ص ١٣٩-١٨٤.

(٣) شفيق الغبرا ، من الاقتلاع إلى الصراع من اجل البقاء ، في كتاب الفلسطينيون من الاقتلاع إلى المقاومة (الكويت ، ١٩٨٨) ص ص ١٢١-١٢٢.

(٤) خليل السواحري ، الفلسطينيون التهجير القسري والرعايا الاجتماعية (عمان ، ١٩٨٦) ص٩.

(٥) عزيز شكري ، فؤاد ديب ، القضية الفلسطينية والمشاكل المعاصرة بعض الملامح القانونية (دمشق ، ١٩٨٨)ص ٦٩.

(٦) عمر رشدي ، الصهيونية وربيبتها اسرائيل ، (القاهرة ، ط٢ ،١٩٦٥) ص ص ٢٦٥-٢٦٦.

(٧) محمد عزة دروزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج٢، (بيروت، ١٩٦٠)ص ص٢٠٤-٢٠٥

(٨) رئيس الصليب الاحمر السويدي ، الذي اختارته الامم المتحدة في ٢٠ أيار ١٩٤٨، وسيطا لحل الصراع العربي _ الإسرائيلي والذي اثار تقريره غضب الصهاينه فاقدمو على اغتياله في ١٧ ايلول ١٩٤٨، ينظر : عبدالوهاب الكيالي ، كامل الزهيري ، الموسوعة السياسية (بيروت ، ١٩٧٤) ص ١٧.

(٩) تضمن التقرير اجراء مقترحات على مشروع تقسيم فلسطين الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، حيث الغى قيام الدوله العربية في فلسطين ، وضم القسم العربي من فلسطين والنقب الى امارة شرق الاردن التي حسب ما تضمنه التقرير تقوم بتحالف عسكري واقتصادي وسياسي مع الدوله اليهوديه ويشكلان دوله فدراليه. لمزيد من التفاصيل بشأن التقرير ينظر : احمد عبد الرحيم مصطفى ، بريطانيا وفلسطين ١٩٤٥-١٩٤٩ دراسه وثائقيه (القاهره ، ١٩٨٦)ص١٥١ ؛ شفيق الرشيدات ، فلسطين تاريخا وعبره ومصيرا (بيروت ، مركز دراسات الوحده العربية ، ١٩٩١)ص٢٢٥.

(١٠) دروزة ، المصدر السابق ، ص ٢٠٧.

(١١) محمد عبد الحميد سيف ، حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض في ضوء احكام القانون الدولي العام (بيروت ، ط٢ ، ٢٠٠٢) ص ٤٧.

(١٢) لجنه تأسست استنادا الى قرار الجمعيه العامة للامم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في ١١كانون الاول ١٩٤٨، واسندت اليها مهمة الاتصال والتفاوض مع اطراف الصراع من الدول العربية واسرائيل وتأمين حماية الاماكن المقدسة والعمل على ايجاد حل سلمي للصراع القائم في فلسطين . لمزيد من التفاصيل بشأن اللجنه ينظر : سامي مسلم ، قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٢،(بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،١٩٧٣) ، ص ص ١٣-١٥.

(١٣) جان أيف اوليه ، لجنة الامم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين ١٩٤٨- ١٩٥١ حدود الرفض العربي ، ترجمة نصير مروة (بيروت ، ١٩٩١) ص ص ٢٢-٣٠.

(١٤) أديب صالح عبد اللهيبي ، موقف الولايات المتحدة الامريكية من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ١٩٤٨-١٩٦٧،(عمان ، دار غيداء،٢٠١٢) ص١٠٠

(١٥) بروتكول تم توقيعه في ١٢ أيار ١٩٤٩ ، واستند الى قرار تقسيم فلسطين ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ ، تعهدت اسرائيل بموجب البروتوكول على تدويل القدس ، و والموافقه على عودة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في التصرف بأموالهم واملاكهم وحق تعويض الذين لا يرغبون منهم بالعودة . لمزيد من التفاصيل ينظر : الرشيدات ، المصدر السابق ، ص ص ٢٤٦ ؛ محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل ، الكتاب الثاني(القاهرة ، ط٨ ، ٢٠٠١) ص ص ٢٤-٢٥.

(١٦) توفيق المنديل ، لجنة الامم المتحدة للتوفيق بشان فلسطين (القاهرة ، ١٩٧٣) ص ٧.

(١٧) منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٢ (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د ت)، ص ص ٣٩-٤٠.

(١٨) خبير قانوني مثل الولايات المتحدة في اللجنة خلفا لمارك اثريدج الذي قدم استقالته عن العمل في اللجنة في منتصف حزيران ١٩٤٩، أولييه ، المصدر السابق ، ص ٣٣.

(١٩) دروزة ، المصدر السابق، ص ٢٦٢

(٢٠) رئيس هيئة وادي تنسي في الولايات المتحدة تراس بعثة ضمت نحو اربعين عضوا لدراسة امكانية المنطقة اقتصاديا بغية اجراء مشاريع فيها يتم خلالها ايجاد فرص عمل تسهم في تحسين اوضاع اللاجئين الفلسطينيين للتفاصيل ينظر : Pablo De Azcarate , Mission in palestine 1948-1952 (Washington , 1966)p.p.156-157.

(٢١) اللهيبي ، المصدر السابق ، ص ص١١٢-١١٣.

(22) United Nations , The Question of Palestine and the united nations (Newyok,2008)p.98

(٢٣) مسلم ، المصدر السابق ، ص ص ١٨-١٩

(24)) United Nations ,op.cit,pp.98-99

(٢٥) مسلم ، المصدر السابق ، ص ص ١٨-١٩.

(26) United Nations ,op.cit,p.99

(٢٧) جمال المجايدة ، لا للوطن البديل ، الفلسطينيون احبطوا كل محاولات طمس الهوية ، صحيفة البيان ،الإمارات ، ٩شباط ٢٠٠٠، www.ALbayan.ae

(٢٨) للأطلاع على تلك القرارات ينظر : مسلم ، المصدر السابق ،ص ص٢٧-٤٧.

(29) memorandum from the assistant secretary of state for near Eastern and south asian affairs (Rountree) and the assistant secretary of stste for international organization affairs (Wilcox)to the acting secretary of state,Washington 17 june,1958, in:F. R.U.S , Arab-Israeli dispute ,

1958-1960.v (13) ,p.112

(30) Ibid

(31) memorandum of a Conversation , Washington ,25august ,1959, in: F. R.U.S, Arab-Israeli dispute ,1958-1960.v(13), p.190

(٣٢) تولى والده الداك هيالمار منصب رئيس وزراء السويد ١٩١٤-١٩١٧، أكمل همرشولد دراسته في جامعة أوبسالا عام ١٩٢٥ وتخصص في علم اللغة، وبقى في الجامعة نفسها وحصل على درجة البكالوريوس في الحقوق عام ١٩٣٠،اتم بعدها دراسة الماجستير في الاقتصاد السياسي ، وخلال سنوات ١٩٣٠-١٩٣٤ التحق بجامعة ستوكهولم وحصل منها على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، شغل العديد من الوظائف الحكومية منها رئيس مجلس ادارة البنك المركزي السويدي ١٩٤١-١٩٤٨، وتولى عام١٩٤٩منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية ، في عام١٩٥١ انتقل إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث اصبح نائب رئيس الوفد السويدي ، ثم تولى رئاسة الوفد عام ١٩٥٢ ، توفي عام للتفاصيل ينظر: Dag Hammarskjold Second United Nations Secretary General، United Nations متاح على الموقع WWW.UN.org

(33) Telegram From the Mission at the United Nations to the Department of State ,new york, January 21, 1959 , in: F. R.U.S, Arab-Israeli Dispute,1958–1960
V (13),p.174

(34) sture linner and sverker astrom , U N secretary –General hammarskjold Reflections and personal experiences (sweden,uppsala,2008)pp.5-7

(35) Dag Hammarskjold second, op.cit

(٣٦) أثار قرار الرئيس جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس في ٢٦ تموز١٩٥٦، معارضة بريطانيا وفرنسا اللتان اتفقتا مع (إسرائيل) على شن حرب على مصر ،والتي بدأت في ٢٩تشرين الأول واستمرت لغاية ٧ تشرين الثاني ١٩٥٦ ، لمزيد من التفاصيل حول ألأزمة ينظر : محمد حسنين هيكل ، قصة السويس ، أخر المعارك في عصر العمالقة (بيروت ، ط٦ ، ١٩٨٥) ص ص ١٢٧-١٤٠ ؛ فواز جرجس ، النظام ألأقليمي العربي والقوى الكبرى (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧)ص ص ١٠١-١٠٧.

(٣٧) شهدت الكونغو في عام ١٩٥٥ نشاط الحركة الوطنية المطالبة بالاستقلال الامر الذي دفع الملك البلجيكي بودوان ان يعلن في ٣٠حزيران ١٩٦٠ استقلال الكونغو واصبح جوزيف كازافوبو رئيس للدولة وباتريس لومومبا رئيس الحكومة ،ولم تمضي الا ايام قليلة على اعلان الاستقلال ، حتى دارت حرب طاحنة بين الأحزاب السياسية الكونغوليه والقوى الاوربية الداعمه لها حول شكل الحكم هل تكون دولة فدرالية ام موحدة استمر ذلك النزاع نحو خمس سنوات. لمزيد من التفاصيل ينظر : فاروق البربير ، الى اين يسير الكونغو (بيروت ، دار النشر العربية ، دت)ص ص١١-٨٨ ؛ توماس كانزا ،صراع في الكونغو مولد دولة إفريقية ، ترجمة عبدالوهاب محمد الزنتاني(مصر ، دار الموقف العربي ،ط٢،١٩٨٥) ص ص ١٥٨-٢٢٧)

(38) Mark w .Zacher, Dag HammarskjoldsUnited Uations , The American Journal of International Law ,Vol.65,no.2,Apral.1971,p.426

(39) www.Nobelprize.org

(٤٠) ولد بالاسكندريه عام ١٩١٨، اكمل دراسته فيها التحق بالكليه الحربيه عام ١٩٣٧، عين بسلاح المشاة بأسيوط ثم مدرسا في كلية الأركان شارك في حرب فلسطين ١٩٤٨، نفذ مع تنظيم الضباط الأحرار ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، التي أطاحت بالنظام الملكي ، تولى في حزيران ١٩٥٣منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخليه ، وفي شباط ١٩٥٤ عين رئيسا للوزراء وتولى رئاسة جمهورية مصر حتى وفاته في٢٨ أيلول ١٩٧٠ .عبدالوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ج٢ (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨١) ص ص ٧٥-٧٦.

(٤١) عبدالوهاب الكيالي،موسوعة السياسة،ج٧(بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط٥، ٢٠٠٩ ص١٣٦.

(42) Michael Curtis ,The Palestinans People ,History ,Politices (U.S.A,1975) p.66

(43) Proposals for the Continuation of United Nations Assistance to Palestine Refugees, A 4121,15June 1959 , Document Submitted by the Secretary _ General ,United Nations , General Assembly,pp.1-6

(44) Johns Badeau , The American Approach to the Arab World (U.S.A, 1968)P.290

(45) J.S .Raleigh ,The Middle East in 1959-A Political Survey ,Middle Eastern Affairs ,vol.11,No.1,January1960,p.13

(46) Proposals for the Continuation of United Nations Assistance to Palestine Refugees ,p.8

(47) United Nations relief and works agency for Palestine Refugees (Unrwa) in :F.R.U.S, United Nations and general international Matters ,(1958-1960) v.(11)p.163

(٤٨) اصدرت الامم المتحدة عدد من القرارات حاولت منها التخفيف من معاناة اللاجئين ، ابرزها القرار رقم (٢١٢) في ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٨، الخاص بأنشاء صندوق خاص للاجئين الفلسطينيين ، والقرار رقم (٣٩٣) في ٢كانون الاول ١٩٥٠، والذي اكد على ضرورة استمرار المساعدة للاجئين الفلسطينيين ، وتأسيس صندوق اعادة الدمج ، والقرار رقم (٦١٤) في ٦ تشرين الثاني ١٩٥٢ والخاص بزيادة ميزانية وكالة الاونروا المتعلقة بالاغاثة وللاطلاع على القرارات الخاصة باللاجئين الفلسطينيين ينظر : مسلم ، المصدر السابق ، ص ص ١٦-٢٥

(49) Michael E.Jansen,The United States and the Palestinian People (Beirut ,1970)p.150

(50) YearBook of the United Nations 1959, (Newyork ,1959) p.9

(51) Leila Kadia, The Arab_ Israeli conflict The Peaceful Proposals 1948-1972, (Beirut, 1973) p.41

(52) dag Hammarskjold , The UN years . www.UN.org

(53) J.S .Raleigh ,op.cit,p.13

(54) Najeh Jarrar ,The U.S.A and the conflict , Palestine _Israel Journal ,vol.4,nos.3-4,1997,p.46

(55) Letter from secretary _General Hammarskold to acting secretary of state Dillon ,newyork,June 4,1959 , in: F. R.U.S, Arab-Israeli Dispute,1958–1960
V (13),p.169

(56) dag Hammarskjold , The UN years . www.UN.org

(57) Raleigh,op.cit,p.13

(58)) Proposals for the Continuation of United Nations Assistance to Palestine Refugees ,p.9

(٥٩) الامم المتحدة : التقرير السنوي للامين العام عن اعمال المنظمة ١٦ حزيران ١٩٥٨– ١٥ حزيران ١٩٥٩ ، الجمعية العامة ، الوثائق الرسمية ، الدورة الرابعة عشر(ج ع/٤١٣٢) (نيويورك ،١٩٥٩)ص ص١٣-١٤.

(60) Proposals for the Continuation of United Nations Assistance to Palestine Refugees, p.10

(61) Johns Badeau ,The American Approach to the Arab World (U.S.A ,1968) p.290

(٦٢) الامم المتحدة: التقرير السنوي للامين العام، المصدر السابق ،ص ١٩

(٦٣) المصدر نفسه ص١٥.

(64)) Proposals for the Continuation of United Nations Assistance to Palestine Refugees, pp .6-7

(٦٥) الامم المتحدة : التقرير السنوي للامين العام عن اعمال المنظمة ١٦ حزيران ١٩٥٨– ١٥ حزيران ١٩٥٩، ص ١٧

(66) Lou Marin ,Can we save true dialoguein an age of mistrust ?The encounter of Dag hammarskjold and martin buber , (Daghammarskold foundation ,2010)p.32

(٦٧) محمد عبدالعزيز ربيع ، أحتمالات السلام في الشرق الاوسط ، مجلة المنار ، ع ١٠، السنة الاولى ، بيروت ، تشرين الاول ١٩٨٥ ، ص٢٩.

(٦٨) يوسف خطار الحلو ، تحويل إسرائيل لمجرى الاردن جزء من تقريري جونستون وهمرشولد ، مجلة الطريق ، السنة ١٨،بيروت ، كانون الاول ١٩٥٩، ص٢٩.

(٦٩) خالد محمد صافي ، مشاريع التوطين للاجئين الفلسطينيي www.group ١٩٤ .net

(70) ([1]) Musa s.Braizat , the Jordanaan Palestinian Relation ship(British Academic press ,1998)P.114

(71) ([1]) J.S.Raleigh , op.cit,p.13

(٧٢) جاك دومال وماري لوروا ، التحدي الصهيوني اضواء على إسرائيل ، ترجمة نزيه الحكيم (بيروت ، دار العلم للملايين ،١٩٦٨)ص٩٣.

(73) U.N,Relief and works Agency for Palestine Refugees(UNRWA) in:F.R.U.S ,vol.11,1958-1960,p.41

(74) United Nations Relief and Works agency for Palestine refugees (UNRWA) in : F.R.U.S, United Nations and General International Matters ,v.(11),(1958-1960),p.163

(75) Letter From Acting secretary of state Dillon to secretary _General Hammarskjold ,Washington , May 21,1959, , in: F. R.U.S, Arab-Israeli Dispute,1958–1960

V (13),p .184

(76) Ibid

(77) Ibid

(٧٨) انبثقت عن المؤتمر العربي الفلسطيني الذي انعقد في مدينة حيفا في كانون الاول ١٩٢٠، تزعمت حركة النضال الفلسطيني في مقاومة السياسة البريطانيه والاطماع الصهيونية في فلسطين، تزعمت ثورة ١٩٣٦ في فلسطين، بادرت حكومة الانتداب الى حلها في ايلول ١٩٣٧، اعيد تشكيلها عام ١٩٤٦ لتضم رؤساء الاحزاب والتنظيمات الفلسطينية بزعامة الحاج امين الحسيني، جعلت القاهرة مقرا رئيسياً لها، وفتحت مكاتب في بيروت ودمشق، على ان تكون القدس بمثابة المقر الرئيس الثاني.ينظر : الكيالي و الزهيري، المصدر السابق،ص٥٨٦.

(٧٩) زهير صندوقة ، "حق العودة مشكلة ام حل" ، مجلة البرلمان العربي ، سنة ٢٦، ع ٩٦، كانون الاول ٢٠٠٥، متاح على الموقع : www.arab-ipu.org ؛ مندس ، المصدر السابق ، ص ص٨١-٨٢.

(٨٠) صلاح صلاح ، "اللاجئون الفلسطينيون تحت قبة البرلمان اللبناني" مقال ، متاح على الموقع : www.alzaytouna.net

(٨١) (ليلى سليم القاضي "تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي . الإسرائيلي ١٩٤٨-١٩٧٢"، مجلة شؤون فلسطينية، (ع٢٢)، بيروت، حزيران ١٩٧٣ ، ص ٩٧؛ هاني مندس ، "مشروعات التوطين"، مجلة شؤون فلسطينية، ع٧٨، بيروت، أيار، ١٩٧٨ ،ص ٨٣.

(82) memorandum of a Conversation, Washington ,25august ,1959, in: F. R.U.S,
Arab-Israeli Dispute,1958–1960, V(13), p.190

(83) year book of the united nations 1959, (Newyork ,1959) pp.6-7

(84) Memorandum of aconversation ,Washington ,November10,1959, , in: F. R.U.S,
Arab-Israeli Dispute,1958–1960, V(13),p.211

(85) United Nations Relief and works Agency for Palestine Refugees in the Near East , A/Res / 1456 (14) December 9, 1959, in: F. R. U. S, Vol. (11), 1958-1960, P. 54.

(٨٦) من الجدير بالذكر إن الجمعية العامة تبنت هذا القرار بموافقة ثمانون دولة، وعدم معارضة أي دولة ، وامتناع الوفد الاسرائيلي عن التصويت ينظر : مسلم ، المصدر السابق ، ص ص٥٠ - ٥١.

Abstract

The problem of palestinian refugees is regarded as one of the enormous problems that the Arabic area witnessed after the end of Palestine war 1948 .

The entitled paper "The report of general secretary of united nations Dack Hummer should about the problem of Palestinian refugees may, 15th,1959"(an analytic study) tries to define the problem of Palestinian refugees and the

attempts of united nations in solving it through the issning of decisions that ensure the freedom of Palestinian refugees in choosing return to Palestine or compensation for those who do not return . In addition to the committees and boards that home been established by the United Nations to achieve those decisions such as: International Achieuement Committee and Unorwa Committee .

The paper deals with an analytic study to the report of general secretary of United Nations Dack Hummer should in may, 15th , 1959 by clarifying the reasons that evoked Hummer should to present his report , the vision of Hummer should to the reasons that stand behind the continuity of the problem . Hummer Should tries in his report to show the impact of statistical development of the area on the problem of Palestinians refugees.